ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

MECAS دفاتر V°17 / N°4 / Décembre 2021

# عصرنة الادارة الاقليمية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة

## –دراسة حالة مناطق الظل بولاية تلمسان–

# Modernization of territorial administration and its role in achieving sustainable development in gray areas (case study of development of shdow areas in the wilaya of Tlemcen )

**بن شعايب نصر الدين**

أستاذ محاضر أ/MIFMA / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان

n_benchaib@yahoo.com

**عثماني فايزة**[1]

طالبة دكتوراه/ MIFMA / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان

faiza.otmani@univ-tlemcen.dz

**تاريخ الاستلام : 2021-09-15 تاريخ القبول: 2021-12-01 تاريخ النشر: 2021-12-31**

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل واقع عصرنة الادارة الاقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بدراسة حالة حول تنمية مناطق الظل بولاية تلمسان، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطرق الى تحديد الآليات المستحدثة لتعزيز استقلالية البلدية والتحديات التي تواجهها لتنمية مناطق الظل التي اصبحت من اوليات برنامج الحكومة، لخلق توازن تنموي بين مختلف المناطق تستجيب لمتطلبات الضرورية للمواطنين، مما استوجب التعريف الاكاديمي بتلك المناطق وعرض طبيعة المشاريع التنموية ومصادر تمويلها. حيث توصلت الدراسة ان ظهور تلك المناطق ارتبط بعجز المالي للبلديات لضعف مواردها الذاتية والاعتماد على اعانات الدولة، ومن جهة اخرى عدم خضوع التقسيم الاقليمي الى المعايير العلمية وتحديد الاهداف الاستراتيجية المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة.

وفي الاخير تم تقديم بعض التوصيات.

**الكلمات المفتاحية :** عصرنة الادارة الاقليمية، البلدية، التنمية المستدامة، مناطق الظل.

**تصنيف JEL:** Q01، G18

[1] المؤلف المرسل

**Abstract :**
This research paper aims to analyze the reality of the modernization of regional administration and its role in achieving sustainable development in Algeria by studying a case study on developing shadow areas in the state of Tlemcen , using the descriptive and analytical approach by addressing the identification of mechanisms developed to enhance the independence of the municipality and the challenges it faces to develop shadow areas, which have become one of the priorities of the program The government, in order to create a developmental balance between the various regions, responds to the necessary requirements of the citizens, which necessitated the academic definition of those regions and to display the nature of development projects and their sources of financing. Where the stad found that the emergence of these areas was linked to the financial deficit of the municipalities due to the weakness of their own resources and dependence on state subsidies, and on the other hand the regional division was not subject to scientific standards and the identification of strategic goals related to the dimensions of sustainable development.Finally, some recommendations were made.
**Keywords:** Moderation of regional administration, municipal, sustainable development, shadow areas
**Jel Classification Codes**: Q01 ،G18

**مقدمة:**

تتمثل الادارة الاقليمية في الجزائر البلدية والولاية كونهما جماعة اقليمية قاعدية خضع تنظيمها الى العديد من الاصلاحات بهدف التكفل بانشغالات مواطنيها وتحسين الخدمات المقدمة بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، بلغ عددها 1541 بلدية و58 ولاية وبهدف تقريب الادارة من المواطن والقضاء على البيروقراطية ، وحتى تكون اكثر كفاءة وفاعلية وشفافة بالتوجه نحو عصرنتها. وقد ادى التقسيم الاداري للوحدات المحلية من جهة وسوء التسيير الى ظهور مناطق خارج مجال التنمية و لم تتواجد فقط بالبلديات النائية والحدودية فقط بل تمركزت ايضا بالمدن الكبرى، خلفها الزحف السكاني من الريف إلى المدن زادت من معاناته من البطالة والحرمان والفقر، اين طغت تلك الظروف الاجتماعية الصعبة على جميع المستويات فاطلق عليها بمناطق الظل و هذاما تفطنت اليه الحكومة مؤخرا باتخاذ تدابير استعجالية للتكفل بها، مما زاد من اهمية اللامركزية الاقليمية للدور المحوري الذي تلعبه بين السكان المحليين والسلطة المركزية حتى تساهم في خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين كل مناطق الاقليم لبلوغ تنمية شاملة وعادلة.

وتأسيسا لما سبق توصلنا الى طرح الاشكالية التالية: ما هي الآليات التي اتبعتها الادارة الاقليمية بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة لاسيما بمناطق الظل ؟

**أهداف الدراسة:**

تم بناء هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

–محاولة ضبط مفهوم تنمية مناطق الظل أكاديميا وتحديد معايير تنميته.

–تقييم مسار الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة ومدى التزامها بالاطار الزمني لتنمية مناطق الظل.

–تقييم مصادر تمويل مشاريع تنمية مناطق الظل و البعد التنموي المستدام لها.

## منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بعرض الاطار النظري حول الادارة الاقليمية والتنمية المستدامة من خلال تحليل واقع تنمية مناطق الظل وصولا الى النتائج.

## 1- الاطار المفاهيمي لعصرنة الادارة الاقليمية:

### 1-1 الاطار المؤسسي للإدارة الاقليمية:

تمثل الادارة الاقليمية السلطة اللامركزية في الدولة وركيزة قاعدية لتحقيق التنمية المستدامة وقد عرفت عدة اصلاحات في مفهومها وتحديد صلاحياتها تماشيا مع التطورات المستمرة واستجابة لمتطلبات المواطنين ، و ترسيخ للديمقراطية في قالب السياسة العامة للدولة ولهذا عرفت بانها فرع من فروع الادارة العامة للدولة ممثلة في مجالس منتخبة بإقليم معين[1].وهذا ما ذهب اليه المشرع الجزائري كون البلدية والولاية جماعة اقليمية لا مركزية حيث عرفت الوحدات الاقليمية عدة اصلاحات منذ دستور 1963 تماشيا مع الظروف المستجدة، كما تضمن قانون الجماعات الإقليمية الصادر في 2011 على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة تحدث بموجب القانون[2]،يبلغ عدد البلديات حاليا1541 اما عدد الولايات فقد ارتفع من 48 الى 58 ولاية بمرسوم رئاسي مس مناطق الجنوب والهضاب العليا كاملة الصلاحية[3]، تجسيدا للامركزية وتفعيل الديمقراطية المحلية لإشراك الساكنة المحلية في تحديد اولويات التنمية المستدامة رفقة السلطات المحلية.

**الشكل 1. المستوى التنظيمي للدولة**

**المصدر:** من اعداد الباحثين.

### 2-1 عصرنة الادارة الاقليمية في الجزائر:

تشير عصرنة الادارة الاقليمية الى اعادة هيكلة الادارة الاقليمية بهدف تقديم خدمات الى المواطن تتميز بالجودة مع مراعاة الاقتصاد والكفاءة والفعالية.، وذلك باستحداث آليات حديثة على مستوى الادارة المحلية تتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية لتقديم خدمات مناسبة لتطلعات المواطن وارضائه.

---

[1] أيمن عودة المعاني ،(2010)،الادارة المحلية ،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،ص18 .

[2] القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المعدّل للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المتعلّق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، ص12.

[3] نفس المرجع السابق ،ص12.

وعليه فهي مرتبطة بإرادة سياسية نحو اصلاحات جدرية على مستوى تنظيم العلاقات بين السلطة المركزية في الحكومة ووحداتها الاقليمية كونها الادارة الاقرب الى المواطن تقوم على توسيع صلاحياتها وتحمل مسؤولياتها، بإرساء ثقافة المسائلة والشفافية وتعزيز الديمقراطية لتحقيق النتائج بهدف تحسين خدماتها وتستجيب لاحتياجات مواطنيها محليا وجعلهم شريكا في صنع السياسات التنموية في جميع المجالات باستخدام الوسائل الحديثة للتخلص من البيروقراطية والتسيير التقليدي .

### 3-1 محاور عصرنة الادارة الاقليمية:

يتطلب عصرنة الادارة الاقليمية تكامل عدة آليات للقيام بالمهام الذي أسست من أجله تشمل :

– توفير الموارد المالية: ان الدور الجديد للإدارة الاقليمية لتحقيق البعد التنموي في كافة الجوانب يتطلب تعبئة الموارد المالية وذلك مرتبطا بفتح مجال الاستثمارات والشراكة مع القطاع الخاص، للقيام بالمشاريع ذات العائد المالي ومن جهة اصلاح الجباية المحلية كالضرائب والرسوم .

– تنمية المورد البشري: ان تحسين الخدمات العمومية يتطلب التأهيل المستمر للموارد البشرية تتطلب تحفيزات مادية ومعنوية لفتح سبل الابداع والابتكار ورفع مستوى كفاءتهم وليس مجرد تطبيق للوائح والقوانين التي ميزتها البيروقراطية الفايبرية .

– التحكم في الجهاز الفني والتقني: يعتبر احد مقومات عصرنة الادارة الاقليمية بالتوجه نحو التسيير الآلي واتاحة تدفق المعلومات يسرع من عملية معالجة الملفات وتخفيف من الاجراءات الادارية وتحسين الاداء يختزل معها الجهد والوقت.

– تعزيز البعد التشاركي والديمقراطي: ان اكتساب الادارة الاقليمية ثقة المواطن هو مشاركته مع السلطات المحلية في صنع القرارات التي تخص المشاريع التنموية وتنفيذ السياسة العامة للدولة، مكملا للديمقراطية التمثيلية وتعزيز دوره الرقابي في اطار الشفافية والمسائلة، وعليه بادرت الحكومة بإطلاق مشروع كابديل[1] التعاون مع هيئة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي بتمويل قدر ب 10 مليون يورو لدعم مسار التنمية المستدامة والمبرمجة محليا.

– اعادة النظر في التنظيمات التشريعية والقانونية: لا يمكن عصرنة الادارة الاقليمية بالتوجهات الحديثة للارتقاء بالخدمة العمومية وارضاء المواطن بالاحتفاظ بنفس القوانين او تعديلها المتكرر فقط، بل يتطلب ذلك التغيير الجذري في المنظومة القانونية لتغيير دور الدولة ككل وهذا ما ذهبت اليه الدول التي تبنت النموذج الجديد في التسيير.

## 2- التنمية المستدامة:

### 2-1 مفهومها:

لطالما ارتبط دور الجماعات الاقليمية بتحقيق التنمية المحلية من خلال تظافر الجهود بين الحكومة والمجتمع المحلي لتحسين المستوى المعيشي والاجتماعي والسياسي، ليتم ضم البعد البيئي للحفاظ على الموارد وحسن استغلالها تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحق الاجيال القادمة ،وهذا هو هدف التنمية المستدامة التي حظيت باهتمام كبير من طرف المنظمات الدولية والاقليمية كونها العملية التي تدفع بتحسين وضعية المجتمع المتخلف الى الاحسن[2]،وقد استخدمت بهذا المصطلح في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية

[1] صالحي بن صالح، (2019)، نور الدين حاروش، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر،مجلة العلوم القانونية والسياسية،مجلد10،ع10،ص1371 .

[2] عمر بن لخضر خلفاوي،(2019)، التنمية المستدامة للمنظمات –جودة بيئة، صحة وسلامة مهنية، دار الايام، ط1، الاردن ، ،ص141 .

في 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك[1]، كما اصدرت هيئة الامم المتحدة عدة تقارير تطالب بها حكومات الدول بتطبيق اهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر يلتزم بتجسيد الحكم الراشد من اجل الشفافية في التسيير وتطبيق القانون ونقل التكنولوجيا والمعلومات.

## 2-2 أهدافها:

ان الاستنزاف الغير عقلاني في استعمال الموارد الطبيعية من طرف الدول، والتلوث البيئي الذي خلفته البلدان المصنعة وامام ارتفاع النمو الديمغرافي وانتشار الفقر في البلدان النامية مع تدهور المستوى المعيشي والصحي لسكانها وغيرها من المخاطر التي دفعت بالمنظمات الدولية بدق ناقوس الخطر الذي آل اليه الانسان و البيئة معا، تم تحديد اهداف التنمية المستدامة بعد عقد عدة مؤتمرات دولية أبرزها قمة الارض بريودي جانيرو عام 1992 من أجل توجيه العمل التنموي والبيئي[2] والتي تتلخص فيما يلي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للقضاء على الفقر.
- حماية البيئة من التلوث.
- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية خاصة الطاقات الغير المتجددة.
- توعية المجتمع المدنية بالمشاكل البيئية القادمة.
- الاستفادة من مزايا استخداما التكنولوجيا المتطورة و ربطها بأهداف المجتمع.

## 3-2 أبعادها:

ما يميز التنمية المستدامة انها تهتم بكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التكامل بين مقوماتها المتكونة من الانسان و الموارد الطبيعية و التكنولوجيا وفيما يلي عرض موجز لأبعادها[3]:

-البعد الاقتصادي: لخلق التوازن بين ندرة الموارد المتاحة وتلبية حاجيات الافراد المتزايدة سعت الدول المتقدمة الى محاولة تخفيض في حجم استهلالك الطاقة والموارد ومحاولة تصدير نموذجها الصناعي عالميا، اما الدول النامية فتعنى بتوظيف مواردها موجهة للأفراد اشد فقرا[4] لا يجاد نوعا من التوافق بين الموارد والحاجيات.

-البعد الاجتماعي الانساني: يقوم اساسا على فكرة تنمية البشر مما يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية تقوم باشراك المواطنين في صنع القرارات وتخطيط البرامج بما يضمن تحقيق حاجاتهم الاساسية كالتعليم، الصحة، العدالة الاجتماعية فالهدف من ذلك هو تحقيق الرفاه الاجتماعي والاستثمار في الرأسمال البشري.[5]

- البعد البيئي: يمثل البعد الاساسي لتجسيد بقية الابعاد التنمية المستدامة للحفاظ على الوسط الطبيعي ونقله سليما للأجيال القادمة وتتلخص اهم ابعاده في الحد من التدمير النباتي، حماية الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة والغير متجددة من الاستنزاف العشوائي، حماية المناخ والمياه والتربة من التلوث خاصة الدول المصنعة الكبرى باستخدام التكنولوجيات النظيفة والمحسنة باقل تكلفة واكثر انتاجا.

---

[1] مهدي هادية،(2020)، دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مجلد رقم 7،ع1،1جانفي ،ص5.

[2] ديب كمال،(2015)، أساسيات التنمية المستدامة ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ط1،الجزائر،،ص55.

[3] حامد احمد الريفي، (2018) التنمية المستدامة العربية-رؤية للتكامل الاقليمي، دار التعليم الجامعي،الاسكندلرية،ص116-126.

[3] مصطفى يوسف كافي،(2017 ) التنمية المستدامة، شركة دار الاكاديميين للنشر والتوزيع، ط1،عكان،ص79.

[4] طويل آسيا ؛تيتام دليلة، (2019)،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ع5،برلين، ص145.

[5] مصطفى يوسف كافي،(2017 ) التنمية المستدامة، شركة دار الاكاديميين للنشر والتوزيع، ط1،عكان،ص79.

## 4-2 آليات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي:

من اجل تحسين تسيير المرفق العام بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة يستدعي توفر مجموعة من الآليات:

– تفعيل اللامركزية الادارية : تستخدم لوصف انتقال السلطة إلى نطاق واسع من المستويات الجغرافية ، من المستوى الإقليمي أو مستوى الولاية ومنح استقلالية اكثر للجماعات الاقليمية[1]، و التي أكدتها المادة 18 في التعديل الدستوري الاخير "ان العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية الجزائر تقوم على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز" من منطلق البحث عن التسيير لتحقيق النتائج وليس على اساس الوسائل بهدف استراتيجي يطمح للدور الجديد لتلك الجماعات في تحقيق التنمية المستدامة. تم استحداث10 ولايات كاملة الصلاحية[2] على مستوى الجنوب و الهضاب العليا بصدور قانون التنظيم الاقليمي الجديد حيث تشير المادة الثالثة من نفس القانون الصادر في تاريخ 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق ل11 ديسمبر 2019 إلى أن "التنظيم الإقليمي الجديد للبلاد يتشكل من 58 ولاية و1541 بلدية." ، لتشغيل الاقليم بطريقة متوازنة والرفع من جاذبيته.

– الاستقلالية المالية: ان الولاية والبلدية يتمتعان بالاستقلالية المالية بموجب قانون[3] بهدف تحقيق التنمية بمختلف ابعادها خاصة بعد اتباع الحكومة استراتيجية جديدة مفادها سياسة ترشيد النفقات وتشديد الرقابة عليها، والتوجه نحو اصلاح الجباية المحلية لتعزيز مداخيل الجماعات الاقليمية وتعبئتها.

– رقمنة البلدية: لاختزال النظام الورقي و الاقتصاد في التكاليف والوقت حيث تتيح شفافية المعلومات القضاء على الفساد الاداري والمالي، بتحيين الوثائق آليا ،نقل الوثائق الكترونيا ، القضاء على المعاملات الورقية، تبسيط الاجراءات، السرعة في معالجة الملفات ،تحسين اداء الخدمات وجودتها. وقد اتجهت الدولة نحو عصرنة البلديات منذ 2013 بنقل بعض الصلاحيات من الدائرة الى البلدية بتجهيزها بالوسائل التقنية والتكنولوجيا(**TIC**) وربطها بملحقاتها وبوزارة الداخلية ( **intranet**) باتجاه نحو رقمنتها. حيث تم إنشاء السجل الوطني الآلي لإصدار الوثائق البيومترية [4] باستحداث الشباك الوحيد لاستخراج الوثائق البيو مترية (جوازات السفر والبطاقات الوطنية ، البطاقات الرمادية للمركبات، رخص السياقة ،تحيين بطاقات الانتخاب وشهادات الاقامة للتخفيف من التعقيدات الادارية التي خلفتها البيروقراطية التقليدية.

– ترقية الديمقرطية التشاركية الرقمية: وذلك باشراك المواطنين الكترونيا بتزويدهم بالمعلومات عند الطلب لإبداء مساهماتهم وآرائهم بكل ديمقراطية وشفافية كطرف أساسي في صناعة القرارات و ليس مجرد مستقبلين للخدمة العمومية. و هذا من تحديات التنمية المستدامة الذي يلزم التوظيف الكامل والمنسق للجميع لتحقيق المخرجات المطلوبة، وقد لقي اهتماما كبيرا من طرف السلطات الرسمية في الجزائر باستحداث مرصد وطني للمجتمع المدني من التعديل الدستوري الاخير.[5]

– الحوكمة المحلية الرشيدة الرقمية: تتكون من الحكومة ومشاركة الفاعلين من المنظمات الغير الحكومية والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات باستخدام الوسائل التكنولوجية والاتصالات الحديثة لتسهيل العمليات الادارية و القضاء على منافذ الفساد، وقد أكدت عليه المادة 204من الدستور 2020 على تأسيس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد .

---

[1] **Hagberg, S** 2013,"Decentralisation and citizen participation in West Africa", https://doi.org/10.4000/apad.4056, (consulté le 09-08-2020).

[2] مرسوم تنفيذي، المادة2،الجريدة الرسمية ع76، 10ديسمبر2019،ص14.

[3] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام رجب عام 1432 الموافق الموافق 22 يونيو سنة يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية،المادة 153،ص24 .

[4] فرطاس فتيحة ،(2016)، عصرنة الادارة العمومية من خلال تطبيق الادارة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمة للمواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد رقم2، ع15، ،ص319.

[5] دستور (2020)، المادة 213،الجريدة الرسمية ،ع82، 30 ديسمبر2020 ،ص45.

## 3- واقع التنمية المستدامة لمناطق الظل بدراسة حالة ولاية تلمسان:

لم يظهر مصطلح مناطق الظل كمصطلح أكاديمي الا بعد ان تم تداوله في الخطاب السياسي والاعلامي، اين ترجمت دلالته تعبيرا عن اتساع الفجوات التنموية بين مناطق اقليم الدولة ككل خلفت مناطق منعزلة تفتقر لأدنى متطلبات العيش ، وعليه سوف نحاول تعريف بمضمونه ومحدداته و تحدياته.

### 1-3 مفهوم مناطق الظل:

لغة : المنطقة :مكان له هوية معروفة إداريا–سياسيا–واقتصاديا ممثلة بمساحة على الارض، أما الظل فهو مصطلح يطلق على اشعة ضوئية تقع على جسم معتم يمنع نفوذها وهو أيضا عبارة عن عتمة تغشى مكانا حجبت عنه الاشعة الضوئية.

– اصطلاحا: يمكن ان تشكل المناطق النائية التي تفتقر الى الحد الادنى من الخدمات وفرص العمل وهي تعني مركز تقل فيه الموارد الطبيعية ومكتسبات التنمية ومثال عن ظروف العيش السيئة.

–هي نتاج للتفاوت في الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية في ذلك المكان الذي يختلف بين منطقة واخرى (مدينة ،قرية ،مزرعة) حيث صارت تلك المناطق تتسم بالاختلافات كون تلك الموارد موزعة بشكل غير متجانس، لذلك ظهرت تلك التفاوتات بين اقاليم الدولة.[1]

–كما منظمة الفاو بانها تلك المناطق التي تنخفض فيها الكثافة السكانية وتفتقر لصيانة البنية التحتية والخدمات الأساسية وبالتالي يمتنع فيها اي نشاط اجتماعي اقتصادي[2]، الأمر الذي يتطلب وضع مجموعة من سياسات التنمية القطاعية المختلفة للحفاظ على جدوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية والنائية والجبلية، وفقا للقواعد واللوائح الدولية.

تعقيبا على ما سبق فان معالم مناطق الظل (المناطق الرمادية) تشير الى دلالة بوجود التفاوت المكاني في اقليم معين نتج عنه الخلل في توزيع المشاريع التنموية بين مناطق الاقليم ، مما جعلها تفتقر الى ادنى مستويات الخدمات الضرورية كالسكن، الصحة، التعليم، المرافق الضرورية والخدماتية ، العمل، البنى التحتية ...الخ، تتطلب تخطيط اقليمي للإعادة تنظيم العلاقات لهته الاشكال المكانية ومحيطها كونها جزء منه وفق الوضع المرغوب فيه اقتصاديا ،اجتماعيا وبيئيا.

### 2-3 خصائص مناطق الظل:

تتميز هذه المناطق بغياب المتطلبات الضرورية التي يحتاجها كل مواطن افرزتها غياب العدالة في تنمية الاقليم في القرى وحتى في المدن منها:

– الافتقار الى البنى التحتية مثل شبكات الطرق البلدية وَالمسالك الريفية، الربط بشبكات الكهرباء الريفية وَالغاز الطبيعي، نقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي.

– وَفي الجانب التعليمي وَالصحي فتتميز بعدم وجود مدارس وَمرافق صحية أو موجودة وَلكنها مغلقة، او بحاجة الى ترميم فهي غير مجهزة وَتقدم خدماتَ غير كافية للمواطنين.

– تمركز عدد من السكان في قرى صغيرة و معزولة ريفية و حتى في المدن وغالبا ما يقطنون في بنى فوضوية.

– النقص في وسائل النقل والمواصلات كالنقل المدرسي.

– ارتفاع معدلات البطالة في تلك المناطق مما ادى الى تدهور في المستوى المعيشي وانتشار الفقر.

[1] محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الاقليمي،ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2016،ص70 .
[2] لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: http://www.fao.org/home/ar/ (2020-06-05)

– تدني مستويات الدخل الفردي وانتشار الفقر ، الاوبئة ، الامراض المعدية و المتنقلة نتيجة للتلوث في تلك المناطق النائية.

### 3-3 محددات تنمية مناطق الظل:

في ضوء تحديد لمضمون مناطق الظل يستدعى وضع محدداته لإبراز خصوصيته حتى يتم وضع مخططات تنموية لا تقتصر على المدى القصير والمتوسط والطويل بل يهدف الى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية يشترط وضوح محدداتها والمتمثلة في الاغلب:

– محددات جغرافية: بموجبه يتم تحديد هذه المناطق التي تتميز بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية، فلاحية، سَهْبِيَّة، ساحلية، صحراوية، مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو في الحدود بين الولايات تكون بعيدة لبضع كيلومترات فقط عن القرى المركزية.

– محددات اقتصادية: وهي تلك المناطق التي لها خصائص اقتصادية ذات طابع فلاحي ،سياحي، خدمي او صناعي.

محددات حضارية: وهي تلك المناطق الواقعة داخل المدن والتي بها كثافة سكانية أكبر نتيجة للنزوح الريفي نحوها بغية البحث عن العمل او الدراسة خاصة الجامعات وتحسين ظروف العيش.

محددات ريفية: وينظر لها تلك المناطق التي تقع خارج المدن وحجمها ونسبة سكانها قليلة مقارنة بالمدن وغالبا ما تتميز بضعف مستوى المعيشة لساكنتها وارتفاع نسبة البطالة خاصة البطالة الموسمية والمرتبطة عموما بالعمل الزراعي.

محددات لحجم الكثافة السكانية: حيث يمثل السكان مجموعة من الاشخاص للذين يتمركزون في منطقة جغرافية معينة وفي فترة محددة.[1]

محددات فنية: والمتعلقة عموما بشبكات الاتصال والتكنولوجيا والتقنية وهي من أولويات عملية التنمية وتحقيق الاهداف التي تسعى اليها الدول نحو ملف الفوارق الإقليمية ، وخفض التكاليف وتشجيع حركة الأعمال إلى المناطق المحرومة.[2]

### 4-3 اهداف تنمية مناطق الظل

عموما هناك مجموعة من الاهداف التي تسعى الحكومة للتحقيق التنمية المستدامة في مناطق الظل بوضع مخطط استعجالي يهدف الى :

– محاربة اختلال التوازن بين المناطق في الاقليم لتحقيق عدلة تنموية شاملة.

– تنمية الموارد البشرية و التي تشكل محورا اساسيا في استراتيجية التنمية المستدامة كالتعليم والتكوين المهني.

– توفير مناصب شغل دائمة وذلك بتحفيز الانشطة الاقتصادية وخلق تكامل وظيفي بين مناطق الاقليم.

– تعبئة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها كترشيد استعمال المياه وحمايتها من التلوث.

– ترشيد ادارة النظم الايكولوجية كالغابات، الارض، تدوير النفايات.

تطوير البنى التحتية الضرورية منها المياه لصالحة للشرب ،الكهرباء والغاز، شبكة الطرق.

– تعزيز المقاربة التشاركية للفاعلين المحليين في توجيه خدمات الدولة بشكل تكاملي وفق تخطيط شامل (محليا واقليميا)[1] – الاسراع في وضع مخطط عمراني للقضاء على البنى والاحياء الفوضوية خاصة في المدن.

---

[1] محمد جاسم شعبان العاني،(2007)التخطيط الاقليمي –مبادئ واسس نظريات واساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،ط1.

[2] **HRVARTH,I.,DECHAMP,G**.(2016), «Quand les pouvoirs publics favorisent la proximité pour stimuler la créativité du territoire »,cairn,v.l4,n°4,p149 , https://www.cairn.info/revue-gestion-et-management-public-2016-2-page-139.htm(consulté le09-09-2020 )

– النهوض في القطاعات الراكدة كالفلاحة والسياحة لاستقطاب اليد العاملة وتوفير الدخل المستدام للأسر.

– توفير المرافق الضرورية او اعادة تهيئتها كقاعات العلاج، المدارس، الملاعب.

– تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمناطق الريفية مما يساهم في ايقاف النزوح الريفي نحو المدن بل يشجع الهجرة العكسية من المدن نحو الريف.

### 5-3 دراسة حالة مناطق الظل بولاية تلمسان

بعد اللقاء الذي جمع رئيس الجمهورية بالوزراء والولاة حول تنمية مناطق الظل عبر التراب الوطني فامر بتنفيذ المخطط الاستعجالي للتكفل بتنمية مناطق لظل وتفوير المتطلبات الضرورية لساكنتها، حيث اعتمدت كخطوة اولى احصاء عدد مناطق الظل على المستوى الوطني حيث بلغ عددهم 13587منطقة ويقطن بها حوالى 8 ملاين نسمة.[2]

### 1-5-3 آليات المخطط التنموي لمناطق الظل :

تنفيذا لمخطط تنمية مناطق الظل وفرت الادارة الاقليمية مجموعة الآليات تمثلت فيما يلي:[3]

–تمويل المشاريع بإعانات الدولة : بالاعتماد على صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية **fccl** ومن ميزانية الجماعات المحلية (**bc**) ومن مخططات التنمية للبلدية ((**pcd** ) والمخططات القطاعية(**psd**).

– الرقابة الآنية: لضمان سير مشاريع التنمية وفق المخطط الاستعجالي كلفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية لجان تفتيشية ميدانية لتقييم مدى تنفيد العمليات.

– تحديد المدة الزمنية: الالتزام بالمدة الزمنية لتنفيذ المشروع الاستعجالي لتنمية مناطق الظل لا تتعدى 2020/12/31.

– تكليف السلطة المشرفة: والمتمثلة في الوالي بصلاحيات واسعة والاستقلالية في تمويل تلك المشاريع مراعاة لخصوصيات كل منطقة وتحمل المسؤولية.

– الشفافية في تحديد احتياجات كل منطقة : ترصدها خرجات ميدانية للجان ممثلين عن الهيئات التنفيذية مكلفة من الوالي وامداده بالتقارير حول وضعية تلك المناطق والنشر على موقع الرسمي للولاية ، الاذاعة المحلية، الجرائد.

– مشاركة المجتمع المحلي: باشراك الفاعلين المحلين كالمنتخبين المحليين والمواطنين و ممثلين عن المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات.

### 2-5-3 واقع تنمية مناطق الظل لولاية تلمسان:

تقع ولاية تلمسان في أقصى الشمال الغربي في الجزائر، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط و ولاية عين تموشنت، شرقا ولاية سيدي بلعباس، جنوبا ولاية النعامة و غربا المملكة المغربية .و تبلغ مساحتها 901769 كلم، تتنوع التضاريس بين الجبال، الهضاب والسهول من أشهر جبالها جبل عصفور الذي يقع في الحدود المغربية الجزائرية و جبل فلاوسن، تتكون من 20 دائرة و53 بلدية و يبلغ عدد سكانها 890000 نسمة حسب إحصاء سنة 2008 . وتم تصنيف البلديات حسب طبيعة تضاريسها الى 04 اصناف مبينة في الجدول التالي:

**الجدول1.التوزيع المكاني لبلديات تلمسان**

| طبيعة البلديات | ريفية | حضرية | الجبلية | الساحلية | الحدودية | الاستبسية |
|---|---|---|---|---|---|---|

[1] **FRANÇOISE, G., MIREILLE,D**.(2016) , « Développement territorial en milieu rural : quelques exemples en région wallonne ,v5. n°5, https://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2003-5-page-909.htm(consulté le 07-07-2020).

[2] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

[3] نفس المرجع السابق.

| عددها | 25 | 07 | 31 | 08 | 06 | 04 |
|---|---|---|---|---|---|---|

**المصدر:** من اعداد الباحثين بناء على المقرر الوزاري في 1991/10/09

نلاحظ من خلال بيانات الجدول 1 ان هناك البلديات الجبلية والريفية تشكل اكثر من 90 % اجمالا وتكاد تنعدم فيها الموارد الذاتية ، وبها نسبة السكان اقل مقارنة مع البلديات الحضرية.

### 3-2-5-1 تمويل مشروع تنمية مناطق الظل بولاية تلمسان:

تمثلت تمويل مشاريع تنمية مناطق الظل بولاية تلمسان بالاعتماد على المصادر الخارجية للبلدية كالمخططات البلدية للتنمية وصندوق لضمان والتضامن.

**الجدول 2.مصادر تمويل مشروع منطق الظل بولاية تلمسان**

| البلديات | عدد مناطق الظل | صندوق الضمان والتضامن fccl | عدد العمليات | مخطط البلدي للتنمية PCD | عدد العمليات | مخطط القطاعي psd | عدد العمليات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تيرني | 03 | 150000 | 1 | 19934000 | 05 | | |
| عين غرابة | 07 | 29853000 | 06 | 15308795 | 14 | | |
| بني مستار | 03 | | | 178590000 | 06 | | |
| عين تالوت | 04 | 1633709 | 12 | 3594700 | 03 | | |
| فحول | 04 | 19880000 | 02 | 1120000 | 05 | | |
| عين يوسف | 01 | 15838000 | 01 | 3171300 | 02 | | |
| سبع شيوخ | 01 | 20426 000 | 02 | 1200000 | 03 | | |
| بني ارسوس | 04 | 4356 000 | 04 | 788951,64 | 04 | | |
| بوحلو | 02 | | | 115000 | 02 | | |
| واد الشولي | 01 | 14784000 | 03 | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 06 | 166700 | 01 | 8653000 | 07 | بني سنوس |
| | | 04 | 275600 | 02 | 1813806 3 | 06 | باب العسة |
| | | 02 | 9830000 | 06 | 4240704 6 | 05 | سوق ثلاثاء |
| 01 | 155592 5 | 01 | 4583000 | 02 | 7826000 | 03 | مغنية |
| | | 02 | 4051000 | | | | عين فتاح |
| 02 | 57000 | 01 | 5000,00 | | | | اولاد رياح |
| | | 01 | 11924,68 | 01 | 5190 000 | 02 | دار يغمراسن |
| | | 04 | 3588000 | | | 02 | تيانت |
| | | 01 | 5070000 | | | | سواحلية |
| | | 02 | 45657000 | 03 | 6337000 | 03 | مرسى بن نهيدي |
| | | 05 | 3700000 | | | 04 | مسيردة الفاقة |
| | | 03 | 226000 | | | 02 | سبدو |
| | | 02 | 17000 | | | 02 | العريشة |
| | | 05 | 18000 | | | 03 | القور |
| | | 06 | 17459400 | | | 04 | بني بوسعيد |
| | | 02 | 15000,00 | | | 01 | سيد مجاهد |
| | | 05 | 794000 | | | 04 | ندرومة |
| | | 05 | 210800 | | | 04 | جبالة |
| | | 08 | 9892500 | | | 05 | سيدي الجيلالي |
| | | 04 | 160000 | | 2150300 | 04 | بويهي |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 0 | | |
| | | 07 | 30000 | | | 03 | هنين |
| | | 03 | 516500 | 01 | 7460000 | | بني خلاد |
| | | 03 | 220000 | | | 05 | الرمشي |
| | | 01 | 310000 | | | 02 | صبرة |
| | | 01 | 500000 | | | 01 | عزايل |
| | | 05 | 146000 | | | 03 | بني بحدل |
| | | 05 | 417200 | | | 01 | غزوات |
| | | 03 | 57980 | | | 02 | حناية |
| | | 03 | 400000 | 01 | 1904000 | 03 | عين نحالة |
| | | 150 | 420035737 | 48 | 213346289 | 125 | 41 بلدية |

**المصدر:** من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق من مصلحة معالجة مخططات البلدية للتنمية لمديرية التخطيط ومعالجة الميزانية لولاية تلمسان سنة 2020)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول 2 حول مصادر تمويل المشاريع التنموية لمناطق الظل بولاية تلمسان التي تم انجازها بصفة نهائية قبل نهاية السنة الماضية من 2020. حيث مست التنمية 125 منطقة ظل ب41 بلدية من مجمل 53 بلدية بنسب سكانية متفاوتة تتراوح ببين 23 نسمة الى 2200نسمة خصت بها البلديات ،الحدودية ،الساحلية و الريفية وكذا جزء من المجمعات السكانية بالمدن الحضارية الكبرى، لتغطية النقائص المحصاة في مجملها ذات الأولوية لساكنة الاقليم مست البنى التحتية وشبكة الطرقات والمياه والانارة العمومية ، الصرف الصحي، التموين بالغاز والكهرباء، تهيئة الملاعب والمدارس والمراكز الصحية بالإضافة الى التكفل بمواجهة الاخطار الطبيعية.

وبما ان تلك البلديات فقيرة ولا تملك موارد مالية تكفلت الدولة بتمويل لتلك المشاريع رصدت له غلافا ماليا بلغ 1.64 مليار دج تم اقتطاعه من صندوق الضمان والتضامن بين البلديات(**Fccl**) يليه المخططات التنموية للبلديات (**Pcd**) اما الاقتطاع من ميزانية البلديات فشبه منعدم، وهذا ما يبين ان مجمل البلديات عاجزة تستفيد من اعانات الدولة لافتقارها لمواردها الذاتية مما يجعل اللامركزية الاقليمية محدودة اقتصر دور ها على تقديم الخدمات الادارية و الاجتماعية محددة بعيدا عن الدور الاقتصادي المنتظر من عصرنة البلدية .

### 3-2-5-2 تحليل الوضعية العامة لبرامج تنمية مناطق الظل:

و التي تم رصدها في الجدول التالي:

**الجدول 3.الوضعية العامة لبرامج التنمية بمناطق الظل لولاية تلمسان**

| العمليات | العدد |
|---|---|
| المسجلة | 227 |
| قيد التنفيذ | 08 |
| المنتهية | 210 |
| المصادق عليها | 73 |
| المقترحة | 334 |
| المجموع | 561 |

**المصدر :** من اعداد الباحثين اعتمادا على الوثائق المقدمة من مصلحة الميزانية بمديرية التخطيط الميزانية والبرمجة لولاية تلمسان

نلاحظ من خلال الجدول 3 ان مجموع العمليات بلغت 561 لتنفيذ المشاريع في مدة زمنة محددة لا تتعدى 31 ديسمبر 2020 استجابة للمخطط الحكومي المستعجل الهادف الى تنمية مناطق الظل ،ومن جهة اخرى كانت بعض المشاريع المقترحة قيد الانجاز مبرمجة ضمن مخططات التنمية للبلديات، كما تم تنفيذ العمليات المسجلة من خلال برمجة عدة لقاءات جمعت الوالي والمصالح التنفيذية برؤساء البلديات والدوائر، و الزيارات الميدانية لتلك المناطق للاطلاع على مسار التنمية والذي يدخل ضمن الرقابة الآنية لتقييم مدى تنفيذ المشاريع مما سرع في تنفيذها.

**الخاتمة**:

اصبحت الادارة الاقليمية الحديثة مطالبة اكثر من اي وقت مضى بتحقيق تنمية دائمة وصولا الى تنمية شاملة ووطنية، ما يجعلها امام تحديات كبيرة خاصة مع ارتفاع في النمو السكان الذي تنمو معه احتياجاته لا تقبل مزيدا من التأخير ، وعليه توصلت نتائج الدراسة الى ان الادارة الاقليمية لا زالت تعاني من عدة مشاكل مست عدة مستويات افرزتها ظهور مناطق الظل مما أثر على التنمية المستدامة:

–على المستوى السياسي: أسس المجلس المنتخب ترسيخا للديمقراطية حتى يتسنى للمجتمع المحلي المشاركة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة الا انه عرف عدة معوقات منها:

- التضارب في الصلاحيات بين المنتخب و المعين ممثلة في السلطة الوصية وخضوع تسيير البلديات الى الرقابة الشديدة من طرفها و تحديد المشاريع والاعتمادات المالية مما اخر القيام بالعديد من المشاريع التنموية واثر على مصداقية المجلس المنتخب امام المواطنين.
- نقص الكفاءات لدى المجلس المنتخب الذي غالبا ما يفتقد للتكوين السياسي والاداري ومن ناحية اخرى طغيان المصالح الخاصة مما دفع الى توسع ظاهرة انسداد المجالس البلدية.

– على المستوى الاقتصادي: بالرغم من الاستقلالية المالية لدى البلديات الا انه حال دون تحقيق التنمية الاقتصادية فاغلبها ميزانياتها عاجزة بسبب:

- اعتمادها على اعانات الدولة لعدم قدرتها على تعبئة مواردها المالية و مما يجعلها خاضعة الى الرقابة على تنفيذ الميزانية.
- استئجار املاك وممتلكات البلدية بأسعار رمزية خاصة في المدن الحضرية لا تعكس ثمنها الحقيقي.
- ضعف الجباية المحلية حيث الدولة التي تحدد نسبتها وطبيعتها ونسب توزيعها.
- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ادى الى تقليص إيرادات ميزانية البلدية والذي يرجع الى ضعف رقابة مفتشية الضرائب على النشاطات التجارية.

-على المستوى التنظيمي: منذ الاستقلال عرف تنظيم الادارة الاقليمية عدة اصلاحات ومع ذلك لا زالت تعاني من عدة عراقيل اهمها:

- خضوع التقسيم الاداري الى اعتبارات سياسية وتاريخية اكثر من دراسة استراتيجية للجدوى الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبيئية ولم تراعي خصوصية الاقليم وموارده المتنوعة افرزه التباين في التنمية.
- ضعف مشاركة الفاعلين المحليين في صنع القرارات لعدم تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة.
- بالرغم من تزويد البلديات بالتقنيات الحديثة الا ان نظام الاتصال المباشر مع السلطة الوصية محدودا يقتصر فقط على الوسائل التقليدية واستقبال التعليمات من الاعلى الى الاسفل.

و لعل المقاربة التنموية التي تنتهجها الحكومة ضمن تنمية مناطق الظل بالدرجة الاولى و جعلها أكثر جاذبية للسكان و تشجيع الهجرة العكسية نحوها، يتطلب اتباع برامج تنموية متكاملة مع جميع المناطق لتفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية وَالاجتماعية للبلاد يستدعي رفع تلك التحديات بتبني نموذج جديد في تسييرها لتفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة والتي سوف نقدمه في التوصيات التالية:

– توجيه مخططات الحكومة في شكل تكاملي بين مختلف مناطق اقليمها يتطلب مشاركة الفاعلين المحليين في رصد وتقييم الخطط التنموية.

– تسيير المدن الكبرى والاقطاب العمرانية بآليات حديثة لتكييف الاحياء وتطويرها تراعي الجيل الحالي والاجيال القادمة.

– الحد من التباين الاقليمي بين الوحدات الاقليمية قد يقتضي دعمها لاحتواء العجز المالي لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في التنمية المستدامة.

– وضع خطط تنموية طويلة الاجل تشمل دراسة كل ابعاد التنمية المستدامة لبناء مجتمع سليم بيئيا، منتج اقتصاديا وعادل اجتماعيا.

– مراجعة التنظيمات القانونية والتشريعية في منحها استقلالية حقيقية وليس مجرد هيئة تنفيذية للسياسة العامة للدولة بل تكون طرفا في صناعة القرارات تراعي ظروفها و امكانياتها.

– تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلديات النائية في المشاريع المنتجة كقطاع الصناعة، الفلاحة، السياحة و الخدمات التي تخلق مناصب شغل دائمة.

– فتح المجال للكوادر البشرية المؤهلة في المجالس المنتخبة للتخلص من العنصرية والمحسوبية.

– تكييف البحث العملي مع التنمية المستدامة والاخذ بالنتائج في صنع السياسة التنموية محليا ووطنيا.

– تشجيع المقاربة التشاركية بين كل الفئات المستهدفة في عملية التنمية لصنع القرارات ورقابة التنفيذ.

## قائمة المراجع:

### مراجع باللغة العربية:


- عمر بن لخضر خلفاوي،(2019)، التنمية المستدامة للمنظمات –جودة بيئة، صحة وسلامة مهنية، دار الايام، ط1، الاردن.
- مهدي هادية،(2020)، دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مجلد رقم 7،ع1.
- ديب كمال،(2015)، أساسيات التنمية المستدامة ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ط1،الجزائر.
- حامد احمد الريفي، (2018) التنمية المستدامة العربية-رؤية للتكامل الاقليمي، دار التعليم الجامعي،الاسكندلرية.
- طويل آسيا ؛تيتام دليلة، (2019)،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ع5،برلين.
- مصطفى يوسف كافي،(2017 ) التنمية المستدامة، شركة دار الاكاديميين للنشر والتوزيع، ط1،عكان.
- فرطاس فتيحة ،(2016)، عصرنة الادارة العمومية من خلال تطبيق الادارة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمة للمواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد رقم2،ع15.
- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الاقليمي،ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2016.
- محمد جاسم شعبان العاني،(2007)التخطيط الاقليمي –مبادئ واسس نظريات واساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،ط1.
- أيمن عودة المعاني ،(2010)،الادارة المحلية ،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1.
- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- مرسوم تنفيذي، المادة2،الجريدة الرسمية ع76، 10ديسمبر 2019.
- القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المعدّل للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المتعلّق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
- الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: http://www.fao.org/home/ar/ (2020-06-05)
- دستور (2020)، المادة 213،الجريدة الرسمية ،ع82، 30 ديسمبر 2020 .
- قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام رجب عام 1432 الموافق الموافق 22 يونيو سنة يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية،المادة 153.


### مراجع باللغة الفرنسية:


- **Hagberg, S** 2013,"Decentralisation and citizen participation in West Africa", https://doi.org/10.4000/apad.4056
- **HRVARTH,I.,DECHAMP,G**.(2016), «Quand les pouvoirs publics favorisent la proximité pour stimuler la créativité du territoire »,cairn,v.l4,n°4,p149 , https://www.cairn.info/revue-gestion-et-management-public-2016-2-page-139.htm
- **FRANÇOISE, G., MIREILLE,D**.(2016) , « Développement territorial en milieu rural : quelques exemples en région wallonne ,v5. n°5, https://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2003-5-page-909.htm
- https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar